جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الأول حول:

العولمة وموقع اقتصاديات البلدان النامية منها

14 – 15 / 04 / 2004

مأزق العولمة الاقتصادية

بحث مقدم من طرف:

د. رحيم حسين
د. فرحي محمد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط

مأزق العولمة الاقتصادية

د. رحيم حسين

د. فرحي محمد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط

"حال العولمة اليوم سيئة. إنها سيئة بالنسبة إلى فقراء العالم. وسيئة بالنسبة إلى البيئة. وسيئة بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد العالمي"

جوزيف إ. ستيغليتز ،خيبات العولمة ، 2003

1- مقدمة:

أدت كثرة الكتابات والحوارات حول العولمة، بما صاحب ذلك من اختلافات وتناقضات، إلى مزيد من الغموض والارتباك حيال هذه الظاهرة، حتى لكأن الباحث يتصور نفسه وكأنه أمام علبة سوداء يصعب تفكيكها. ولعل السبب في ذلك مزدوج: تشعب الظاهرة وشمولها لمختلف جوانب الحياة (سياسية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية) من جهة، وخروجها عن إطارها الفكري والأكاديمي، وهو ما نتج عنه تفسيرات هامشية ومنحرفة، من جهة أخرى.

ونحن هنا سنحاول أن نهتم بجانب واحد فقط، وهو الجانب الاقتصادي، مسقطين بذلك الجوانب الأخرى، رغم إدراكنا بتشابك تلك الجوانب بعضها البعض. وليس لكوننا اقتصاديين ندعي أن الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهر العولمة، ولكنها الحقيقة التي يمليها علينا الواقع.

فما هو مفهوم العولمة الاقتصادية؟ وما هي تجلياتها وآثارها؟ وما هي آراء وتحاليل كبار الاقتصاديين لهذه الظاهرة؟ وما موقف الحكومات والمنظمات الدولية حيالها؟

2- عودة إلى الوراء: في تطور الرأسمالية:

يرجع التأصيل الفكري للعولمة الاقتصادية إلى ظاهرة التدويل القائمة على فكرة التقسيم الدولي للعمل على أساس المزايا المطلقة (آدم سميث) أو النسبية (دافيد ريكاردو). وينبغي أن نتذكر أن طرح تلك الأفكار الليبرالية لم يكن بالأمر الهين في عهد كان يطغى فيه المذهب

التجاري القائم على مبدأ الحماية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وهو عصر سيادة الدولة القومية.

لقد استمر الصراع ما بين الفكر التجاري والفكر الليبرالي طيلة القرن التاسع عشر، خاصة وأن تلك الفترة التاريخية كانت تتسم بأنها فترة المستعمرات، وبالتالي كانت ذهنية "الإمبراطورية"، أو الدولة القوية، هي السائدة. ومع ذلك فإن تزايد وانتعاش عمليات التدويل، سواء من خلال انتقال السلع والخدمات، أو من خلال انتقال رؤوس الأموال، كان بمثابة واقع جديد يعزز روح الأفكار الليبرالية.

ويجدر التذكير أن الليبرالية الكلاسيكية قامت على **ثلاثة أسس** تمثل جوهرها:

1- القانون الطبيعي، والذي يعني أن المجتمعات تحكمها قوانين طبيعية خالدة.

2- الحرية الاقتصادية، والتي تعني عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

3- المنافسة الكاملة، والتي تعني أن آلية السوق (قانون العرض والطلب) هي التي تحدد توازن النظام وبصورة تلقائية.

إن الشكل الاستعماري الذي اتخذته الرأسمالية في تلك الفترة انتهى إلى صراعات فكرية وعسكرية حاسمة. فلقد تولد تيار مناقض تماما يعتبر أن الرأسمالية مرادفة للاستغلال والهيمنة. ولقد كان للبيان الشيوعي الذي أعلنه **كارل ماركس** في سنة 1848، والذي حمل شعار "ياعمال العالم اتحدوا"، وقعا كبيرا على المفكرين والسياسيين المناهضين لفكرة الاستغلال الرأسمالي، ليتخذ فيما بعد بمثابة إنجيل جديد للثوريين في روسيا، الذين أعلنوا حربا لا هوادة فيها على الإقطاعيين، انتهت باستئصال هذا النظام من جذوره. ولم يتوقف مسعاهم هذا، والذي كان مؤطرا بأفكار الاشتراكيين عبر مختلف أنحاء العالم، عند هذا الحد، بل عملوا على تأسيس أممية اشتراكية تسود العالم، انطلاقا من الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي في مرحلته النهائية، وبأنه يحمل بذور فنائه في طياته.

لقد كان لنشوب الحرب العالميتين أثرا سلبيا على تطور النظام الرأسمالي في نسخته الكلاسيكية، وهو ما بدا مؤيدا لمسعى الاشتراكيين السالف الذكر، وغيرهم من مناهضي النظام الرأسمالي، الذين أكدوا مرة أخرى أن الرأسمالية إنما قامت على جثث الفقراء والكادحين، وبأن النظام الرأسمالي مستعد لإبادة شعوب بأكملها من أجل أن يبقى.

ومما زاد من الشكوك حول قدرة نظام "دعه يعمل دعه يمر" أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، حتى أن بعضا من تلك الشكوك كان نابعا من داخل هذا النظام نفسه، بل وحتى قبل حدوث الأزمة. ونشير هنا إلى المقال الذي كتبه **ج.م. كينز** في سنة 1926 تحت عنوان "نهاية

دعه يعمل" (La fin de laissez-faire) الذي شكك فيه في آلية اليد الخفية في تحقيق توازن النظام، ويؤكد فيه ضرورة العودة إلى أفكار Bruke و Bentham التي تدعو إلى تحمل الدولة لمسؤولياتها في نظام "دعه يعمل"، من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية[1]. ولقد لاقت أفكار كينز، والتي توجت لاحقا بمؤلفه الشهير "النظرية العامة في الفائدة والنقد والاستخدام"، ترحيبا لا نظير له في تاريخ علم الاقتصاد.

وفي كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية والديموقراطية" الصادر في سنة 1942، تساءل **شومبيتر**، الاقتصادي الأمريكي الشهير، هل يمكن للرأسمالية البقاء؟ ليجيب على نحو قاطع "لا، لا أعتقد أنه يمكن ذلك". غير أن شومبيتر يعيد الأسباب الأساسية لاعتقاده ذاك إلى ثقافتها باعتبارها عامل هدم للقيم[2].

وحسب روبرت **هيلبرونر**، في كتابه "رأسمالية القرن 21"، فإن مشكلات اضطراب النظام الرأسمالي إنما تنبع في بعضها من آليات النظام نفسه، وبعضها الآخر من الصعوبات التي تصاحب الاندفاع نحو رأس المال، والبعض الآخر ناجم عن الاعتماد المتبادل بين المجالين. كما يرى أن المشكلات التي تهدد الرأسمالية إنما تنبع من القطاع الخاص وليس من القطاع العام. ويلخص أبرز أوجه الفشل في النظام الرأسمالي، انطلاقا من سيناريوهات كبار المفكرين الاقتصاديين، على النحو الآتي[3]:

- تشبع الطلب وتدهور القوة العاملة اللذان يشكلان أكبر صعوبتين في مفهوم آدم سميث؛
- تناقضات الرأسمالية التي أبرزها ماركس؛
- العجز عن الوصول إلى العمالة الكاملة الذي أبرزه كينز؛
- التآكل الثقافي في السيناريو الذي قدمه شومبيتر.

ومع ذلك فإن الليبرالية الكلاسيكية التي هاجمها كينز والعديد من الاقتصاديين في العشرينيات والثلاثينيات، وانهزمت في الظاهر خلال الأربعينيات والخمسينيات، لم تندثر، فقد ظلت قائمة في كنف الكينزية، بل ونمت وإن آثرت الانزواء وبدا أن عددا من أنصارها قد أصبحوا كينزيين، وقد ساهم بعض منهم بشكل أو آخر في هدم الكينزية في عقر دارها، على غرار كينز نفسه الذي عمد إلى هدم الأرثوذكسية من داخلها[4]. ففي عام 1956، أي بعد عشرين سنة من نشر النظرية العامة، اقترح **فريدمان** إعادة الاعتبار للنظرية الكمية في النقد وصياغتها من جديد، وذلك في إطار مؤلف جماعي مستخلص من أعمال حلقة دراسية حول النقد والبنك أنجزت في جامعة شيكاغو. وقد لاحظ فريدمان طردية العلاقة بين كمية النقد والأسعار، حتى أنه قال: "فكل منهما مرتبط دوما بالآخر ويسير في نفس الاتجاه، ويحدوني

الإحساس بأن هذا التماثل المنتظم يجري على نفس نسق العديد من التماثلات التي تشكل أساس العلوم الطبيعية" [5]، وهو ما يعني الرجوع إلى فكرة **النظام الطبيعي**، الذي يعد من أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزعم هذا التيار "الليبراليون الجدد".

إنه على الرغم مما يزعم من أن أفكار كينز السالفة الذكر لم تكن لتلق الرواج الذي حظيت به لولا ظروف الأزمة الاقتصادية التي تزامنت ونشر أفكاره، وهو ما ذهب إلى **الليبراليون الجدد**، إلا أن استمرارية تلك الأفكار، بل وهيمنتها على السياسات الاقتصادية، لكفيل بدحض ذلك الزعم. وهذا الاستمرار يؤكد حقيقة أساسية تتمثل في تراجع مبدأ اليد الخفية الكلاسيكي.

وعلى الرغم أيضا من الانتكاسة التي تعرضت لها النظرية الكينزية على إثر عجزها من تقديم تفسير ما اصطلح عليه بالكساد التضخمي الذي ميز أزمة السبعينيات، إلا أن روح هذه النظرية، والمتمثل في ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ما تزال حية في أذهان الاقتصاديين والسياسيين، بما فيهم الرأسماليين، إلى يومنا هذا.

لقد شهد عقد الثمانينيات بروز تيار فكري اقتصادي جديد سمي "**الاقتصاد الكينزي الجديد**"، حاول أصحابه، ومن أبرزهم James Tobin، الدمج بين الأفكار النيوكلاسيكية وأفكار النظرية الكينزية، أو بالأحرى البحث في الأسس الجزئية للاقتصاد الكلي الكينزي، بعدما كانت أفكار الاقتصاديين الكينزيين مستمدة من "النظرية العامة" التي طفح بها الكيل بفعل التطورات الاقتصادية التي عرفتها فترة السبعينيات[6].

وهكذا، فإن مسألة **إصلاح النظام الرأسمالي**، الذي اتخذ حاليا تسمية أكثر رونقة وهي "**العولمة**"، ظلت مطروحة منذ أمد. وهذا يعني أن آلية التوازن التلقائي، أو بالأحرى آلية السوق الحرة، لم تكن محل إجماع عبر تاريخ الفكر الاقتصادي.

فالحرية الاقتصادية التي نادى بها الاقتصاديون التقليديون، وينادي بها حاليا دعاة العولمة الاقتصادية، تقوم على مبدأ مناقض تماما، وهو ضرورة الانسحاب الكلي للدولة من الحياة الاقتصادية، واكتفائها بالتدخل في شؤون الأمن (الداخلي والخارجي) والقضاء فقط، وهذا يمثل، في اعتقادهم، "**النظام الطبيعي**" الذي تستقيم به الحياة ويتحقق الازدهار. ومن المعروف أن مناهضة هذا النظام "الطبيعي" لم تكن وليدة الفكر الاشتراكي (ماركس) أو الفكر الكينزي، إذ أن مفكرين بارزين آخرين حملوا نفس اللواء نذكر على سبيل المثال أفكار كل من Sismondi (1819) و Dupont-White (1857) و Bismarck (1982) [7].

3- العولمة: رأسمالية بثوب جديد:

مما سبق نخلص إلى أن العولمة، بمفهومها الاقتصادي، تعبر عن الانتقال من النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل إلى **السوق العالمية الحرة**. غير أن فلسفتها تقوم على إقامة مشروع لأممية اقتصادية جديدة. ذلك أن العولمة كمصطلح وكحال جاءت كبديل لمصطلح وحال الحرب الباردة التي كانت سائدة قبل الفشل الذي أصاب مشروع النظام الاشتراكي، والذي كان يدعو لأممية اشتراكية. فالفشل الذي أصاب المشروع الاشتراكي أصبح ينظر إليه على أنه انتصار للمشروع الليبرالي، إذ أن الاعتقاد الذي كان سائدا هو أن الصراع إنما هو بين نظامين: اشتراكي ورأسمالي، وكل منهما يعتقد أن انتصاره يكمن في فشل الآخر. وهكذا انتقلت المطرقة الحديدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما كان يشاركها فيها الاتحاد السوفيتي سابقا. ولذا نجد بعضهم يعتبر العولمة أمركة.

وفي الواقع تتجلى أمركة العولمة في مواصفات النظام الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بانتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك الأمريكية، والوضعية الدولية للعملة الأمريكية (الدولار)، والاستثمارات الأمريكية في الخارج، والتحكم في مصادر وحركة التموين بالنفط من طرف "الأخوات السبع"، وأخيرا التقسيم التقليدي للعمل ما بين الشمال والجنوب. غير أنه، وحسب **J. Adda**، فإنه من شأن مسار العولمة أن يعيد توازن موازين القوى التكنولوجية والمالية ما بين الأقطاب الثلاثة التي تهيمن حاليا على الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، واليابان[8]. فعلى سبيل المثال لاحظنا في الأشهر الأخيرة تراجعا نسبيا لقيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو، وهو ما نتجت عنه خسائر فادحة لبعض الاقتصاديات النامية، خاصة منها النفطية.

ومع ذلك يبقى مفهوم العولمة الاقتصادية يعبر في الحقيقة عن الرجوع إلى تلك الأفكار التقليدية "الطوباوية" (Utopique)، والتي تعني سيادة قوانين السوق، أو ما يمكن أن نسميه "**حكم السوق**". وهذا الأخير يعني ببساطة اعتبار الحكومات كممثل عديم الدور في المسرح الاقتصادي العالمي، وذلك باعتبار أن تدخلها، من خلال سياساتها الاقتصادية–الاجتماعية، يؤثر سلبا على سير قوانين السوق، والتي هي قوانين طبيعية تحكم نفسها بنفسها، وبالتالي فهو يؤثر على التوازن الاقتصادي. والمسرح الاقتصادي العالمي اليوم شبيه في الحقيقة **بالمسرح الروماني** الذي كان يستخدم ميدانا لصراع مستميت للعبيد حتى يقضي أقوياؤهم على ضعفائهم إمتاعا للأمبراطور وحاشيته. فالمؤسسات الاقتصادية التي تسقط يوميا، نتيجة ضعفها عن مواجهة منافسة المؤسسات العالمية الكبرى، أكبر بكثير من المؤسسات التي تولد.

وهكذا فإن محتوى العولمة يتمثل في إبعاد الدولة عن نشاط الأفراد. والنتيجة النهائية من وراء ذلك هي زوال الدولة الإقليمية. فيصبح العالم كله عبارة عن سوق حرة كبرى لتنقل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (رأس المال والأيدي العاملة) من دون أي قيود أو رقيب. وفي محيط هذه السوق فليتنافس المتنافسون!

وحسب **Susan Strange** يعد فقدان سلطات الدول لصالح الأسواق أبرز تغير عرفه العالم منذ نحو خمسين سنة. ولقد أضحى الصراع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لصالح هذه الأخيرة في العشرين سنة الأخيرة[9]. وهذا الواقع الجديد يؤكد في الحقيقة اتجاه "**الفردانية**" الذي أصبح يحكم العالم في هذه السنوات الأخيرة. فمن الملاحظ، على سبيل التنبيه، أن شخصيات اقتصادية، مثل جورج سوروس (G. Soros) أو بيل جايت (B. Gate) أصبحت أكثر الوجوه لفتا للنظر في المنتدى الاقتصادي العالمي أو غيره من رؤساء كثير من الدول الصناعية، ناهيك عن رؤساء الدول النامية. بل وإن الفردانية التي يقودها جورج بوش وديك تشيني على نفط العراق (المسماة بحرب الخليج الثانية) لم تعد خافية على المحللين.

4- العولمة والمنظمات الدولية:

لقد أضحى هدف تحرير الأسواق، تحت لواء العولمة الاقتصادية، الانشغال الرئيسي للمنظمات الدولية، أو بالأحرى **الثالوث** الذي يقود العالم (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية). وما السياسات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق (ص.ن.د)، والتي يطلق عليها **سياسات الإصلاح الهيكلي**، إلا طريقا في هذا الاتجاه، على الرغم مما نتج عن تطبيق تلك السياسات من آثار سلبية أصبحت واضحة للعيان وواقعا معاشا، خلاصتها التفكك الاجتماعي والزوال التدريجي لدور الدولة كضامن لهذا التكافل ولحد الكفاية لكافة أفراد المجتمع.

فبعد أن كان حلم المجموعة الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية، تحقيق عالم يسوده الاستقرار والرخاء والتعاون، في ظل الاحترام المتبادل ما بين الأمم، وبعدما تحقق من معدلات نمو مقبولة، وتقليص مضطرد للبطالة لسنوات ما بعد الحرب، ما لبث أن وجد العالم نفسه يعاني من التباطؤ في النمو وزيادة في نسب البطالة ابتداء من منتصف السبعينيات، حيث شهدت البلدان الصناعية اختلالا داخليا (عجز موازناتها) وخارجيا (عجز موازين مدفوعاتها)، وانخفض نمو الاقتصاد العالمي بصورة مستمرة. فبعدما نما الاقتصاد العالمي في الستينيات بنسبة 5% سنويا بالأسعار الثابتة، انخفض في السبعينيات إلى 3.6% في السنة، لينخفض إلى

2.8% سنويا في الثمانينيات، ثم إلى 2% في السنة في النصف الأول من التسعينيات. وبذلك فقد فقدت الرأسمالية خلال عقدين من الزمن نحو 60% من زخمها[10].

وفي هذا الإطار عرفت **الأسواق المالية الدولية** أزمات حادة (أزمة 86 وأزمة 97) ألقت بظلالها على مختلف الاقتصاديات، وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 آخر طفرة من هذا المسلسل، مع الإشارة إلى أن التباطؤ كان حاصلا حتى قبل هذه الأحداث، حيث تراجع معدل النمو في الاقتصاد العالمي من 4.7 % (2000) إلى 2.4 % (2001)، على الرغم من أن بوادر التباطؤ قد ظهرت مع النصف الثاني من العام (2001) في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي الاقتصاديات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية[11].

أما على مستوى **البلدان النامية**، فلقد انتهى مسار أكثرها إلى اختلال هيكلي أفضى بها إلى تفكك في تماسكها الاجتماعي، بل وحتى إلى اضطرابات سياسية وحروب أهلية. ومما زاد الطين بلة أزمة المديونية التي أدت ببعض تلك البلدان إلى إعلان، صريح أو ضمني، عن عجزها عن السداد، وكانت نتيجة ذلك القبول القسري بشروط إعادة الجدولة (سياسات الاستقرار وسياسات التكييف الهيكلي).

ولم يعد خافيا على الجميع أن العنوان الرئيسي لبرامج التعديل الهيكلي هو تحرير الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق النقد ورأس المال، وسوق العمل). وبطبيعة الحال فإن الانتقال إلى اقتصاد الأسواق يبدأ من **خوصصة** القطاع العام وانسحاب الدولة الكلي، وإن كان تدريجيا، من الحياة الاقتصادية. وهذا بالذات هو مضمون العولمة الاقتصادية.

ولقد بدئ بالفعل في جني بواكير هذه الشجرة الجديدة في بلداننا، وعلى كافة الأصعدة. فعلى الصعيد الاقتصادي، وهو ما يهمنا هنا، زادت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بشكل لم يعرف من قبل، وبدأت تزول الطبقة الوسطى، كما تفاقمت ظاهرة البطالة بسبب تسريح العمال وانسداد منافذ التشغيل، وانقلبت سياسة إحلال الواردات، التي شيدت مؤسسات ومركبات صناعية من أجلها، إلى تصفية وغلق الكثير من تلك المؤسسات، طوعا أو كرها، تاركة المجال للمنتج الأجنبي. وبالمقابل، بدأنا نشهد تحولا رهيبا في نمط الاستهلاك نتيجة تكاثر مؤسسات الاستيراد من جهة، وضآلة فرص الاستثمار الحقيقي من جهة أخرى.

وفي خضم هذه التحولات العميقة، فإن العالم، عبر **الثالوث** الذي صنعته حكومات الدول الصناعية، يبدو أكثر إصرارا على السير في اتجاه واحد، على هدى هذه **الديانة الجديدة** (أي العولمة)، والتي شملت، وبشكل متزامن، كافة مناحي الحياة: السياسية منها والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. إذ أن العولمة فلسفة شاملة، ظاهرها الحرية والديموقراطية (تحرير الأسواق، تحرير الشعوب) وباطنها البقاء للأقوى وفق منطق نظرية داروين.

وهكذا يتضح أن **مؤسسات بريتن وودز** هي التي تقود هذا العالم نحو **المأزق**. فلقد أصبح جليا أن تدابير صندوق النقد الدولي هي الآن في خدمة الأسواق، بدلا أن يؤدي رسالته الأصلية وهي مساعدة البلدان التي تعاني أزمة والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي. ونفس الأمر بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، التي أصبحت إطارا لتحقيق المصالح التجارية للدول الكبرى. وهذا ما يدل عن سياسات متناقضة وغير متماسكة فكريا[12].

5- عولمة الظلم والتفقير:

إن نجاح أية آلية لإدارة الاقتصاد مرهون بأمرين:

- أن تتوفر على عنصر الرشادة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
- أن تكون معززة بسياسة تضمن العدالة الاجتماعية.

وعلى النقيض، فإن أية آلية لا تحقق هذين الشرطين سيكون مآلها الفشل وستنتهي إلى **مأزق**. فإذا كانت مشكلة النظام الاشتراكي تكمن في العنصر الأول، وهو عجزه عن تحقيق الرشادة والفعالية في تخصيص الموارد، مع خلل نسبي في توفير العدالة، فإن مشكلة النظام الرأسمالي تكمن أساسا في توفير العدالة الاجتماعية.

فعلى الرغم من تدابير الحماية الاجتماعية "القطرية" التي تسعى الدول الصناعية لتجسيدها، فإن خروج الملايين من المحتجين، حتى في هذه البلدان نفسها، ضد إفرازات هذه العولمة، لتعد دليلا عمليا عن خلل في هذا الجانب.

وحيث إن العولمة تعني عولمة فلسفة النظام الرأسمالي، أي بسطه على كافة بقاع المعمورة، فإن على تلك الدول ألا تكتفي بسياساتها القطرية، فلهيب العولمة أصبح يطال الجميع.

وفي سبيل التخفيف من وطأة الآثار السلبية لهذه الظاهرة، وشعورا منه بمسؤولياته، على الأقل من الناحية المعنوية، اصطنع **صندوق النقد الدولي** لنفسه شعارا براقا عنوانه "**عولمة لصالح الجميع**"، وهو شعار ظاهره الرحمة وباطنه العذاب للفقراء.

وفي عام 1996 نشرت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** تقريرا بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، اختارت فيه **سبعة أهداف للتنمية**، مستمدة

من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات، تتمثل في:

1- إنقاص من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى2015؛

2- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015؛

3- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015؛

4- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015 ؛

5- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من 1990 إلى 2015 ؛

6- توصيل خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها قبل حلول عام 2015؛

7- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية حتى عام 2015 [13].

ولقد ظلت هذه الأهداف بمثابة تعهدات لدى المؤسسات الدولية. فلقد وصفها ميشيل كاموديسو، المدير التنفيذي الأسبق للصندوق، في كلمته التي ألقاها بمناسبة الاجتماع السنوي للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي لعام 1999 بأنها "سبعة تعهدات للتنمية المستدامة"، وكذلك اعتبر كل من هورست كوهلر، المدير السابق للصندوق والذي قدم استقالته قبل سنة من نهاية عهدته (قدمها في مارس 2004)، وكوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ودونالد جونسون، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجيمس ولفنسون، رئيس مجموعة البنك الدولي، بأن هذه الأهداف تمثل إطارا عاما مشتركا لتوجيه سياسات وبرامج المنظمات التي يمثلونها. كما أنه قد وردت هذه الأهداف ضمن إعلان الألفية الصادر عن رؤساء الحكومات عند اجتماعهم في الأمم المتحدة[14].

غير أن ما يلاحظ في الواقع هو أن الدعوة إلى التعاون الدولي لا تقوم في الحقيقة على التناقض الصارخ بين ترف بلدان الشمال وحرمان بلدان الجنوب، أو على نظرة الرأفة لهؤلاء المترفين على أولئك المحرومين، بقدر ما تقوم على تكريس مبدأ المصلحة الاقتصادية. فلا ينبغي أن نغفل عن كون بلدان الجنوب هي بمثابة أسواق لمنتجات الشمال، ولذلك فلابد من دعم القدرة الشرائية لهذه الأسواق.

إن الشرخ الكبير بين واقع التفقير الذي يلازم تطبيق العولمة الاقتصادية، وشعار "العولمة لصالح الجميع" الذي تبنته المنظمات الدولية، أصبح يتجلى أكثر فأكثر. والتفقير يعني تحويل المزيد من الأفراد إلى فقراء. وهو ما يعني محو الطبقة المتوسطة، وحتى جزء من الطبقة الغنية. كما أن ذلك يعني تكديس الأموال أكثر فأكثر لدى فئة محدودة في المجتمع.

6- دور الدولة في توفير العدالة في ظل العولمة:

إنه في عصر العولمة الاقتصادية الذي نعيشه أصبح للدولة، أكثر من ذي قبل، دور بالغ الأهمية في تحقيق العدالة في إتاحة الفرص وتثبيت قواعد السوق المنظمة، ومواجهة طوفان السوق العالمية الحرة. ذلك أن الفراغ الذي يتركه غياب الدولة يغطى بالفوضى التي لا تخدم مصالح المجتمع بقدر ما تخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين (أو المراهنين) بوجه خاص.

والدعوة إلى تدخل الدولة هنا لا يعني البتة الرجوع إلى العهد الاشتراكي البائد، وإنما يهدف بالأساس إلى وضع القواعد التي تكرس مبدأ الأولويات، وتحفظ حقوق الناس بمنعهم من أكلهم أموالهم بينهم بالباطل، وتحقيق مجتمع الكفاية في نهاية المطاف.

فمن الخطأ الفادح إقصاء الدولة بدعوى ضمان الحريات الفردية الذي يمليه منطق اقتصاد السوق. كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة تعني انتهاء الأيديولوجيات. فالليبرالية، وهي فلسفة العولمة، تعني ترك المبادرة الفردية حرة لا تخضع إلا لقانون العرض والطلب. وفي ظل هذا النظام يطغى منطق الربح على منطق الأولويات والمصلحة الاجتماعية.

غير أن تجارب الأزمات التي خلفها هذا النظام، والضغوط الاجتماعية الناتجة عنها، أدت إلى تزايد الدور الاجتماعي للدولة في المجتمعات الغربية، والسعي نحو ضمان الحد الأدنى من المعيشة لكل فرد من خلال دعم نظم الحماية الاجتماعية.

وإذا كان مشروع العولمة هو بلوغ فكرة **المواطن العالمي**، فإنه يصبح لكل فرد الحق في العيش الكريم، أو على الأقل الحصول على حد الكفاف، في هذا العالم، بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها. لكن الملاحظ أن المعونات التي تقدمها الدول الغربية، حتى وإن أخذت شكل قروض بفوائد، تكون في أغلبها مشروطة بتحقيق مصالح معينة.

وعليه، فإن واجب الدول النامية هو أن تخلق لنفسها كيانا مستقلا يقوم على أساس **الاعتماد على الذات في توفير أمنها الاقتصادي**. أما التعاون الدولي، أو بالأحرى المساعدات الدولية، فينبغي أن يكون محددا وظرفيا. والاعتماد على الذات إنما يكون من خلال تمكين الأفراد من

العمل واعتمادهم على ذواتهم. وتحضرني هنا حكاية ذلك الرجل الأنصاري الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله الصدقة، وهو يتمتع بالقدرة على العمل، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك في بيتك شيء قال بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء قال ائتني بهما قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى اللهم عليه وسلم بيده ثم قال من يشتري هذين فقال رجل أنا آخذهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا قال رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوما فأتني به ففعل فأخذه رسول الله صلى اللهم عليه وسلم فشد فيه عودا بيده وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوما فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فقال اشتر ببعضها طعاما وببعضها ثوبا ثم قال هذا خير لك من أن تجيء والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو دم موجع[15].

7- عولمة النفاق والفساد:

من ضمن أوجه **عولمة النفاق** نكتفي بالإشارة إلى ما ذكره ستيغليتز في كتابه "خيبات العولمة" حول الوعود الكاذبة للدول الصناعية عبر منظمة التجارة العالمية. فالتظاهرات العالمية ضد العولمة، والتي ابتدأت عند اجتماع م. ت. ع. في سياتل، كانت الرمز الأوضح للظلم العالمي ولنفاق الدول الصناعية المتقدمة. فبعد أن بشرت هذه، ثم فرضت، بفتح أسواق البلدان النامية أمام منتجاتها الصناعية، فإنها أبقت أسواقها هي مغلقة في وجه منتجات البلدان الفقيرة كالغزل والنسيج والزراعة. وفي الوقت الذي كانت تقول للبلدان النامية إنه ليس لها بأي حال أن تدعم صناعتها، كانت لا تحجم عن دفع المليارات لدعم مزارعيها، الأمر الذي يحرم البلدان الفقيرة من مزاحمتها. كما أن الولايات المتحدة، التي تبشر بمزايا الأسواق التنافسية، كانت تسارع إلى المطالبة بإنشاء كرتيلات عالمية للفولاذ والألمنيوم حينما لاح أن صناعتها الوطنية مهددة من جانب المستوردات[16].

أما بخصوص **عولمة الفساد** فيكفينا الإقرار بتجرد هذه العولمة من القيم الأخلاقية. فدافع المصلحة الاقتصادية فوق كل اعتبار. ولذلك فلا غرابة أن نسمع عن المزايدات في الرشاوى المقدمة مقابل الحصول على الأسواق أو على حصص في المشروعات المعروضة للخوصصة في البلدان النامية، أو عن تجارة الأطفال وصناعة الجنس. ضف إلى ذلك الجرائم الاقتصادية

والاجتماعية التي تحصل داخل البلدان الصناعية نفسها. هذا دون أن نخوض في العولمة الثقافية التي سلخت مجتمعاتنا من قيمها وزجت بها في حضارة غريبة عنها.

8- مأزق عولمة الأسواق المالية:

إذا كانت الأسواق المالية هي مصدر الاضطرابات الاقتصادية في أكثر الأحيان، فإن عولمتها تجعل الاقتصاديات أكثر حساسية وعولمة الأزمات أسرع نفاذا وأوسع نطاقا. ومما زاد من هشاشة هذه الأسواق في الوقت الراهن تزايد عمليات **المضاربات**، بفعل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، على نحو لم يسبق له مثيل. وبذلك حولت الأسواق المالية عن أداء دورها الأصلي (الدور التجميعي والتخصيصي لرؤوس الأموال) وأصبحت مرتعا لتحقيق الربح السريع، وأداة في أيدي كبار المضاربين.

لقد عبر **موريس آليه** (Maurice Allais) [17] خير تعبير عن حال البورصات العالمية حين كتب: "سواء في مجال المراهنة على النقود ، أو المراهنة على الأسهم ، أضحى العالم ملهى (كازينو) رحبا ، وزعت فيه موائد اللعب طولا وعرضا . والألعاب التي يشترك فيها ملايين اللاعبين ، لا تتوقف أبدا ... وفي كل مكان : الائتمان يدعم المراهنة ، إذ يمكنك أن تشتري بدون أن تدفع، وأن تبيع بدون أن تحوز"[18].

وتحت عنوان "ما ينبغي عمله" اقترح **ستيغليتز** سبعة محاور اعتبرها بمثابة إصلاحات رئيسية لابد منها لإصلاح النظام المالي الدولي[19]:

1- الاعتراف بأخطار تحرير أسواق رؤوس الأموال، والاعتراف بأن تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل "مال المضاربة" يفرض تكاليف باهضة يتحملها آخرونغير طرفي هذه الصفقات (أي المقرضون والمقترضون)؛

2- إصلاح نظام الإفلاسات واللجوء إلى التجميد. والمطلوب هنا هو إصلاح للتشريع الخاص بالإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة للإفلاسات الناجمة عن تقلبات الاقتصاد الكلي، بدلا من عمليات الإنقاذ التي يمولها ص. ن. د. ؛

3- التقليل من الاعتماد على عمليات التعويم. فكثيرا ما أخفقت عمليات التعويم الكبيرة وأدت إلى خروج رؤوس أموال الأغنياء من البلد وبشروط أفضل؛

4- تحسين الأنظمة المصرفية، في البلدان المتطورة وفي البلدان النامية على السواء، وبالتالي تفادي ممارسات سيئة للإقراض (مثلا الإفراط في القروض قصيرة الأجل، خاصة منها الموجهة للمضاربات) وتصدير عدم الاستقرار؛

5- تحسين معالجة الخطر. والمقصود هنا هو خطر تقلبات أسعار الصرف التي أصبحت تشكل خطرا جسيما على بلدان العالم قاطبة؛

6- تحسين مظلات الأمان. فمعظم البلدان النامية تحوز مظلات أمان اجتماعي ضعيفة، بدءا بأنظمتها الخاصة بتعويض البطالة. فالمساعدات الدولية ضرورية هنا؛

7- تحسين ردود الفعل على الأزمات. مثلا فشل الردود في أزمة 1997-1998. فلقد كانت المساعدة سيئة التصميم وسيئة التطبيق. والتدابير لم تكن مبنية فقط على تنبؤات باطلة، بل أيضا على قصور عن فهم أن هدم المؤسسات أمر سهل من إعادة بنائها، وأن الأضرار الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة لن تزول عند تخفيضها فيما بعد.

9- خاتمة:

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن يتم من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية لفئة محدودة من أفراد المجتمع، على حساب مزيد من البطالة والتفقير للفئات المتدنية والمتوسطة الدخل. وليست الاحتجاجات ضد العولمة الاقتصادية المشاهدة حتى في البلدان الصناعية مجرد مسيرات عفوية!

وإذا ما أخذنا بالقول الشائع لمفهوم العولمة الاقتصادية على أنها عولمة النظام الرأسمالي، فإننا نجد أنفسنا أمام نفاق مقيت. ذلك أن حال العولمة اليوم يختلف عن مفهوما الفكري. فالدول الصناعية التي تقود قطار العولمة، وتريد إجبار الآخرين على ركوبه، ما تزال نفسها تطبق سياسات انتقائية حيال المنتجات التي توجه إلى أسواقها. فإذا ما رأت أن منتجاتها أكثر تنافسية فتحت لها أبوابها، وإذا ما رأت عكس ذلك تحفظت واختلقت أكاذيب، كمخالفتها للمواصفات العالمية أو الوطنية، أو فرضت عليها رسوما كي ترفع من أسعارها. ويعد هذا الموقف المتناقض من الأسباب الرئيسية التي جعلت البلدان النامية في تردد كبير تجاه هذه العولمة المزعومة.

ومن ناحية أخرى، وموازاة مع النداءات إلى العولمة، نلاحظ أن الاقتصاد العالمي يوشك أن يتشكل من مجموعة من التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي، النافتا، الأسيان، الكوميسان مجلس التعاون الخليجي، ...)، وهو ما يجعل فكرة السوق العالمية الحرة الموحدة حلما من أحلام اليقظة.

وعلى كل فإن العولمة ليست قدرا محتوما أو وحيا يوحى، وإنما هي مرحلة في تطور النظام الرأسمالي وجدت في مرحلة هوان تريد استغلاله كي تعظم البلدان الرأسمالية مكاسبها.

وإن أخذت طابعا عالميا، يمكنها أن تساعد في تحقيق الرفاه للجميع، ولو بـــدرجات متفاوتـــه، شرط أن تتم في إطار ملائم للجميع تحترم فيه الخصوصيات والقيم، وتتـــوفر فيـــه العدالـــة، وتنضبط فيه المنافسة، وهذا ما ينادي به الخبراء وينبغي أن تعمـــل مـــن أجلـــه الحكومـــات والمنظمات الدولية والإقليمية. أما القول بأن العولمة تعني نهاية الإيديولوجيات أو أنها نهايـــة التاريخ فهو مجرد هراء.

هوامش البحث:

[1] Recueil d'articles de Keynes intitulé: Essais sur la monnaie et l'économie, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1971, p118

[2] نقلا عن: منير الحمش، م.س، ص231

[3] نقلا عن: منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين- تأملات في النمو والأزمات والفوضى، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، مدشق، ط1: 2001، ص241

[4] ميشيل بو، جيل دوستاير، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، 1997، ص143

[5] المرجع السابق، ص ص 145-146

[6] ح. رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص102

[7] Pour plus de détails se référer à: Politques économiques, ouvrage coordonné par G. Duthil et W. Marois, ellipeses, Paris, 1997, pp11-14.

[8] J. Adda, La mondialisation de l'économie: 2. Problèmes, Casbah éd., Alger, &çç_, p116

[9] interview in: Alternatives économiques, n° 152, oct. 1997, p62

[10] من كتاب الاقتصادي الأمريكي Lister Thoro "مستقبل الرأسمالية"، نقلا عن: منير الحمش، م.س، ص231

[11] عن التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2001، ص7

[12] ج. غ. ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي (بيروت)–الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الجزائر)، ط1: 2003، ص ص256-257

[13] عن مقال: س. غوبتا، ب. هاموند، ر. ليت، إ. سوانسون، "التقدم نحو تحيق أهداف التنمية الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، ديسمبر 2000، ص15

[14] نفسه، ص14

[15] أنظر سنن ابن ماجة (كتاب التجارات)، وكذا سنن أبي داود (كتاب الزكاة).

[16] المرجع السابق، ص284

[17] اقتصادي فرنسي ، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988

[18] موريس آليه ، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق – من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (ب.إ.ت) ، ط1:1993،ص14

[19] راجع تفصيل ذلك في المرجع السابق، ص 277 وما بعدها.